

الأذان والتَّثْوِيبُ لصلاة الفجر

(دراسة فقهية مقارنة)

The call to prayer (al'adhan) and the tathwib for the dawn prayer

الباحث

د. حياذ إسماعيل مرعيد آل منزل بني جميل

Researcher

Dr. hiad asmaeil mireid al- manzil

ديوان الوقف السُّنِّي / دائرة المؤسسات الدِّينية والخيرية

Sunni Endowment Office

Department of Religious and Charitable Institutions

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد . فهذا بحثٌ مختصر في الفقه المقارن على ثمانية مذاهب في مسألة فقهية كثر الجدل حولها خصوصاً في شهر رمضان المبارك، وهي هل لصلاة الفجر أذانان أم هي كبقية الصلوات؟ وإن كان لها أذانان فهل يكون التثويب « الصلاة خير من النوم » في الأذان الأول أم الثاني؟ وهذه المسألة قد ألفت بظلالها على المذاهب الفقهية إختلافاً، وتدليلاً، وتعليلاً، وترجيحاً؛ كونها تتعلق بأعظم ركن بعد التوحيد، وقد تضمن البحث مذاهب الفقهاء في مسألة أذاني الفجر، وأدلة كل مذهب العقلية والتقليدية مع الردود والإجابات التي أدلى بها فقهاء كل مذهب، بعد ذلك رجحنا المذهب القائل أن للفجر أذانان، الأول قبل الوقت؛ لإيقاظ النائم وتنبيه القائم والصائم، والثاني عند طلوع الفجر الصادق وفيه يكون التثويب، على أن يكون لكل أذان مؤذناً خاصاً، وتكون الفترة الزمنية بينهما ثابتة على مدار السنة، لا تزيد على (١٠ دقائق) معضداً ترجيحي بأدلة من السنة مسترشداً بمقاصد الشريعة، والضوابط الفقهية، خاتماً البحث بخاتمة تحوي أبرز استنتاجات البحث .

أسأل الله تعالى أن ينفع به طلبة العلم، والمسلمين جميعاً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

In th name of Allah most Graciouse most mersful.

Research Summary:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon our master Muhammad and his family and companions, and peace be upon him. As for what follows:

This is a brief study in comparative jurisprudence based on eight schools of thought regarding a jurisprudential issue about which there has been much controversy, especially in the blessed month of Ramadan, which is: Does the dawn prayer have two adhans, or is it like the rest of the prayers? If it has two adhaans, should the tathwib – prayer is better than sleep – be in the first or second adhaan? This issue has cast a shadow over the schools of jurisprudence in terms of differences, evidence, justification, and preference. Because it relates to the greatest pillar after monotheism, The research included the doctrines of the jurists on the issue of the dawn call to prayer and the evidence of each doctrine of rationality and transmission, along with the responses and answers given by the jurists of each doctrine. After that, we preferred the doctrine that says that dawn has two adhaans, the first before the time to wake up the sleeper and alert the one who is standing and fasting, and the second when the true dawn appears and in it the tathwib occurs. , Provided that each call to prayer has a special muezzin, and the time period between them is fixed throughout the year, not exceeding (10 minutes), supported by evidence from the Sunnah, guided by the objectives of Sharia, and jurisprudential controls, concluding the research with a conclusion that contains the most prominent conclusions of the research.

I ask Allah Almighty to benefit students of knowledge through it, and may God's blessings and peace be upon our Prophet Muhammad and all his family and companions.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد؛ فإن أهمية هذا البحث تكمن في أن الأذان من أجل الطاعات وأفضل القربات، وهو الإعلان لأداء فريضة الصلاة التي هي عمود الإسلام، فالمؤذنون هم الدعاة إلى أعظم فريضة بعد التوحيد، ولهذا جاءت الأحاديث الدالة على فضل الأذان والمؤذنون، فعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه، أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري «رضي الله عنه» قال له: ((إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك، أو باديتك، فأذنت بالصلاة، فارتفع صوتك بالتداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس، ولا شيء، إلا شهد له يوم القيامة، قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وسلم»))^(١)، ولا يخفى على أحد أن كثيراً من سنن النبي «صلى الله عليه وسلم» قد امتثت، وإن كنا نجد لها مسطورة في ثنايا الكتب، وإن من السنن التي أمتت هي سنة الأذنين لصلاة الفجر، وفي بحثنا الموجز هذا نحاول الإجابة على الإشكالات الآتية: هل للفجر أذانان؟ وهل يشرع الأذانان لبقية أوقات الصلاة؟ وهل أذان الفجر لرمضان فقط أم لكل الشهور؟ ومتى يبدأ الأذان الأول للفجر؟ وما هي الفترة الزمنية بين الأذنين؟ وهل يكون التثويب في الأذان الأول أم الثاني؟ باستخدام المنهج البحثي المقارن الذي يعتمد على المقارنة بين أدلة المذاهب في المسألة الفقهية عبر توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها، وترجيح المذهب الذي نراه أقوى أدلةً نقلية أو عقلية، وذلك بخطة تحوي مبحثين الأول في مشروعية الأذنين، والثاني في التثويب، ينتهي كل مبحث بالترجيح الفقهي بين أقوال الفقهاء، وفوائد مستقاه من المسألة الفقهية المبحوثة، ويختم البحث بخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث.

(١) أخرجه الإمام ملك في الموطأ ت الأعظمي: (رقم الحديث ٦٢/٢٢٢، ٩٣/٢، والإمام البخاري في صحيحه: (رقم الحديث ٦٠٩، ١٢٥/١).

المبحث الأول الأذانان لصلاة الفجر

المطلب الأول: مذاهب الفقهاء في المسألة .

هل يصح الأذان الأول لصلاة الفجر، والذي هو قبل طلوع الفجر أذاناً للفجر أم لا؟ اختلف الفقهاء في هذه المسألة، على مذهبين .

المذهب الأول: للفجر أذانان، أحدهما قبل وقتها هو الأول، والثاني عند وقتها، وهذا مذهب جمهور الفقهاء: «مالك^(١)، والأوزاعي، والشافعي^(٢)، وأحمد^(٣)، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وداود، والطبري، وقال ابن حبيب: يؤذن للصُّبح وحدها قبل الفجر»^(٤)، ورجع إلى هذا المذهب أبو يوسف بعد أن كان يقول بالمنع^(٥)، وهو مذهب بعض الإمامية على اختلاف الرواية عنهم^(٦)، ومذهب الزيدية^(٧)، والإباضية^(٨).
المذهب الثاني: لا يجوز الأذان لصلاة الفجر إلا بعد الفجر، وهو قول أبي حنيفة^(٩) ومحمد بن الحسن،

(١) قال الخُرشي: «يشترط في الأذان أن لا يكون مقدماً على الوقت إجماعاً؛ لفوات فائدته، وهو الإعلام بدخوله فيعاد بعده؛ ليعلم من قد صلى من أهل الدور، أن الأذان الأول قبل الوقت، إلا الصُّبح يستحب تقديم أذانها بسدس الليل الأخير». شرح مختصر خليل للخُرشي ٢٣٠/١.

(٢) قال إمام الحرمين الجويني: «والأولى أن يكون في المسجد مؤذنان: يؤذن أحدهما قبل الفجر، ويؤذن الثاني بعد طلوع الفجر، وهكذا كان في مسجد رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، فإن بلاً كان يؤذن بليل، وابن أم مكتوم كان يؤذن إذا طلع الفجر، ثم كان يقيم بلال عند قيام الصلاة». نهاية المطلب للجويني ٢٤/٢.

(٣) قال أبو النُّجاء الحجاوي: «ومتى جاء وقد أذن قبله أعاد، ولا يصح قبل دخول الوقت كالإقامة، إلا الفجر فيباح بعد نصف الليل». الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل لأبي النُّجاء الحجاوي ٧٩/١.

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥٠/٢، طرح التثريب في شرح التَّقريب لأبي الفضل العراقي ٢٠٥/٢، الإستذكار لابن عبد البر ٤٠٥/١، صحيح فقه السنة وأدلتها لأبي مالك السَّيد سالم ٢٧٧/١.

(٥) ينظر: طرح التثريب في شرح التَّقريب لأبي الفضل العراقي ٢٠٥/٢.

(٦) قال السَّيد المرتضى: «قد اختلفت الرواية عندنا في هذه المسألة، فروي أنه لا يجوز الأذان لصلاة قبل دخول وقتها على كل حال، وروي أنه يجوز ذلك في صلاة الفجر خاصة». مختلف الشيعة للعلامة الحلبي ١٣١/٢.

(٧) قال أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني: «ولا يجزئان - أي الأذان والإقامة - قبل الوقت إجماعاً في غير أذان الفجر». البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن قاسم العنسي الصنعاني ٣٢٦/٣.

(٨) قال الثُّميني: «ومن شروطه - أي الأذان - الوقت، ولا يجوز قبله لغير صبح إجماعاً». التَّيْل وشفاء العليل للثُّميني ٥٨/١، شرح التَّيْل وشفاء العليل لأطفيش ٢٧/٢.

(٩) قال الزَّيْلعي: «ولا يؤذن قبل وقت ويعاد فيه، أي يعاد في الوقت إذا أذن قبل الدُّخول». تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي للزَّيْلعي ٩٣/١.

والتثوري، والحسن بن صالح بن حُيَيٍّ^(١)، وقول في مذهب الإمامية^(٢).
 وحكى ابن المنذر^(٣) وغيره أنَّ في المسألة مذهبا ثالثا عن طائفة من أهل الحديث، أنه إن كان للمسجد مؤذنان يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر، والآخر بعد الفجر فلا بأس أن يؤذن للصُّبح إذا كان هكذا^(٤)، وبه قال ابن حزم الظاهري^(٥).

المطلب الثاني: أدلة المذهب الأول .

استدل أصحاب هذا المذهب بالسنة.

١- عن عبد الله بن عمر «رضي الله عنهما»: «أن رسول الله «صلى الله عليه وسلم» قال:

((إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ))^(٦).

٢- عن عبد الله بن مسعود «رضي الله عنه»، عن النبي «صلى الله عليه وسلم» قال: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ - أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ - أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ - أَوْ يُنَادِي بِلَيْلٍ - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَلِيُنَبِّئَهُ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ - أَوْ الصُّبْحُ - وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقِ وَطْأَتِهِ إِلَى أَسْفَلِ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا»^(٧)، وَقَالَ زُهَيْرٌ: سَبَّابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى، ثُمَّ مَدَّهَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ^(٨).

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥٠/٢، طرح التثريب في شرح التَّقریب للعراقي ٢٠٥/٢.

(٢) قال العلامة الحلبي: «والدليل على صحة مذهبنا أنَّ الأذان دعاء إلى الصَّلَاة، وعلم على حضورها، فلا يجوز قبل وقتها، لأنَّه وضع السُّنِّي في غير موضعه، وأيضاً ما روي من أنَّ بِلَالًا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي «صلى الله عليه وآله» أن يعيد الأذان»، والجواب: المنع من حصر فائدة الأذان في إعلام وقت الصَّلَاة، بل له فوائد قال المفيد «رحمه الله»: «الأذان الأول لتنبية النائم، وتأهبه لصلاته بالظهور، ونظر الجنب في طهارته ثم يعاد بعد الفجر، ولا يقتصر على ما تقدم، إذ ذاك لسبب غير الدُّخول في الصَّلَاة، وهذا للدُّخول فيها». مختلف الشيعة للعلامة الحلبي ١٣١/٢.

(٣) قال ابن المنذر: «لا يؤذن للصَّلوات كلها إلا بعد دخول أوقاتها، إلا أن يكون للمسجد مؤذنان، يؤذن أحدهما للصُّبح خاصة قبل طلوع الفجر، والآخر بعد طلوع الفجر، كفعل بلال، وابن أم مكتوم». الإقناع لابن المنذر ٨٧/١.

(٤) ينظر: طرح التثريب في شرح التَّقریب لأبي الفضل العراقي ٢٠٦/٢.

(٥) قال ابن حزم: «ولا يجوز أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها، إلا صلاة الصُّبح فقط، فإنه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه، وينزل من المنار أو من العلو، ويصعد مؤذن آخر، ويطلع الفجر قبل ابتداء الثاني في الأذان، ولا بد لها من أذان ثان بعد الفجر، ولا يجزئ الأذان الذي كان قبل الفجر؛ لأنه أذان سحور، لا أذان للصَّلَاة». المحلى بالآثار لابن حزم ١٥٩/٢.

(٦) خرجه الإمام مالك في الموطأ ت الأعظمي: (رقم الحديث ٦٦/٢٤٢)، ١٠١/٢، والإمام البخاري في صحيحه: (رقم الحديث ٦٢٠)، ١٢٧/١، والإمام مسلم في صحيحه: (رقم الحديث ٣٨ - (١٠٩٢)، ٧٦٨/١).

(٧) خرجه الإمام البخاري في صحيحه: (رقم الحديث ٦٢١)، ١٢٧/١، وابن ماجه في سننه: (رقم الحديث ١٦٩٦)، ٥٤١/١.

(٨) شرح معاني الحديث: رجوع القائم: بأن المصلي يترك صلاته، ويشرع في وتره، ويختم به صلاته، فذكر لأذانه قبل الفجر فائدتين: أحدهما: إعلام القائم المصلي بقرب الفجر، والثانية: أن يستيقظ النَّائم، فيتهيأ للصَّلَاة بالطَّهارة؛ وليدرك الوتر إن لم يكن أوتر، أو يدرك بعض التَّهجد قبل طلوع الفجر، وقال بأصابعه: أي أشار بها، طأطأ: أي خفض إصبعيه إلى أسفل،

وجه الدلالة من الحديثين:

يكون هذا الأذان الأول؛ لأجل إيقاظ النَّائم ليتأهب للصَّلاة، ولرد القائم المجتهد إلى راحته؛ ليقوم إلى صلاة الصُّبح نشيطاً، وليتسحر الصَّائم إن كان له حاجة إلى الصَّيام، فأخبر صلى الله عليه وسلم أن نداء بلال للصُّبح يقع في الوقت الذي يجوز لمن أراد الصَّوم أن يأكل ويشرب، وهو قبل الفجر، وأما قولهم: إنَّ نداء بلال كان لِيَسْحَرَ النَّاسَ بأذانه، ويستيقظ النَّائم، وينام القائم كما جاء في الخبر فالجواب: أنه لو أراد به السَّحور فقط، لقال حتى على السَّحور، ولم يقل حتى على الصَّلاة فيدعوهم، وهو يريد أن يدعوهم إلى السَّحور، فشأنه يدعوهم إلى الصَّلاة، وقد يكون لهما جميعاً، فيكون أذانه حصاً على الصَّلاة، وإن احتاج أحدٌ إلى غسل اغتسل، أو يكون فيهم من عادته صلاة الليل ذلك الوقت، أو يكون إنساناً قائماً فيعرف أنه قد بقي عليه وقت يستريح فيه بنومه كما كان يفعل الرَّسول «صلى الله عليه وسلم» فهذا معنى قوله: «ليرجع قائمكم، ولينبه نائمكم»، وهذا يحتاج إليه في شهر رمضان وغيره ممن يصوم دهره أو عليه نذر، وقوله: «إن بلالاً ينادى بليل»، أي إنَّ من شأنه أن يؤذن بليل الدَّهر كله، فإذا جاء رمضان فلا يمنعكم أذانه المعهود من سحوركم^(١).

المطلب الثالث: أدلة المذهب الثاني .

استدلوا بالسُّنة، وأقوال الصَّحابة والتَّابعين، والقياس .

أولاً: السُّنة .

١- عن ابن عمر «رضي الله عنهما»: ((أَنَّ بِلَالًا أَدَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِي: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ، قَدْ نَامَ أَلَّا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ، زَادَ مُوسَى^(٢): فَرَجَعَ فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ))^(٣).

وجه الدلالة:

فهذا ابن عمر «رضي الله عنهما» يروى هذا، وقد روى أن بلالاً ينادى بليل؛ فثبت بذلك، أن ما كان من نداءه قبل طلوع الفجر مما كان مباحاً له، هو لغير الصَّلاة، وأن ما أنكره عليه إذ فعله قبل الفجر،

بسببتيه: هما اللتان تليان الإبهام سميتا بذلك؛ لأنهما يُشار بهما عند السَّب، زهير: هو زهير بن معاوية الجعفي . ينظر: فتح الباري لابن رجب ٣٣٢/٥، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١٣٤/٥، شرح القسطلاني لصحيح البخاري للقسطلاني ١٢٢/٢-١٣.

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥١/٢، صحيح فقه السُّنة وأدلته لأبي مالك السَّيد سالم ٢٧٧/١.

(٢) قوله: "زاد موسى" أي: زاد موسى بن إسماعيل، أحد رواة الحديث. ينظر: شرح أبي داود للعيني ٤٩٨/٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: (رقم الحديث ٥٣٢)، ١٤٧/١، وقال: «وهذا الحديث لم يروه عن أيوب، إلا حماد بن سلمة»، وأخرجه

الطَّحاوي في شرح معاني الآثار: (رقم الحديث ٨٦٤)، ١٣٩/١، قال ابن المديني والترمذي: «هو غير محفوظ»، وقال الدَّهبي:

«هو شاذ مخالف لما رواه الناس عن ابن عمر». ينظر: المحرر في الحديث لابن عبد الهادي الحنبلي (ص: ١٧٠).

كان للصلاة، وقد روي عن ابن عمر «رضي الله عنهما» أيضاً عن حفصة «رضي الله عنها»^(١)، قال الكاساني الحنفي: «وقد كانت الصحابة «رضي الله عنهم» فرقتين: فرقة يتهجدون في التصف الأول من الليل، وفرقة في التصف الأخير، وكان الفاصل أذان بلال، والدليل على أن أذان بلال كان لهذه المعاني لصلاة الفجر أن ابن أم مكتوم كان يعيده ثانياً بعد طلوع الفجر، وما ذكر من المعنى غير سديد؛ لأن الفجر الصادق المستطير في الأفق مستبين لا اشتباه فيه»^(٢).

واجيب: بأن حديث ابن عمر «رضي الله عنهما» ضعيف، وعلى تقدير صحته فيحمل على أن ذلك كان قبل مشروعية الأذان الأول، فإن بلالاً كان المؤذن الأول لرسول الله «صلى الله عليه وسلم» ثم اتخذ ابن أم مكتوم مؤذناً معه، فكان بلال يؤذن أولاً؛ لإرجاع القائم وإيقاظ النَّائم، فإذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم^(٣).

٢- عن شداد مولى عياض بن عامر^(٤) أن النبي «صلى الله عليه وسلم» قال لبلال: ((لَا تُؤذِّن حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ هَكَذَا، وَمَدَّ يَدَيْهِ عَرْضًا))^(٥)، قال أبو داود: «شداد مولى عياض لم يدرك بلالاً»^(٦).

ثانياً: أقوال الصحابة والتابعين.

١- عن نافع: ((أَنَّ مُؤذِّنًا لِعُمَرَ يُقَالُ لَهُ مَسْرُوحٌ، أَدَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ، أَنْ يُعِيدَ))^(٧)، وآثار كثيرة بمثل هذا المعنى عن بلال، وعن سلف أهل العراق^(٨).

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥١/٢، شرح معاني الآثار للطحاوي ١٣٩/٨.

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١٥٥/١.

(٣) ينظر: الدين الخالص = إرشاد الخلق إلى دين الحق لمحمود الشبكي ٧٠/٢.

(٤) شداد مولى عياض بن عامر بن الأشلع العامري الجزري روى عن بلال المؤذن، ولم يدركه قاله أبو داود، وعن أبي هريرة، ووابصة بن معبد، وسالم بن وابصة، روى عنه جعفر بن برقان، ذكره ابن حبان في الثقات، قلت، وقال الذهبي لا يعرف. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٣١٩/٤.

(٥) خرجه أبو داود في سننه: (رقم الحديث ٥٣٤، ١٤٧/١)، الدرارية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني (رقم الحديث ١٢٤)، ١١٩/١.

(٦) قال أبو بكر الأثرم: «هو إسناد مجهول منقطع، يشير إلى جهالة شداد، وأنه لم يلق بلالاً». فتح الباري لابن رجب ٣٢٤/٥، قال الأرئوط: «إسناده ضعيف؛ لجهالة شداد مولى عياض بن عامر، ثم هو منقطع كما قال المصنف». سنن أبي داود الأرئوط ٤٠١/١.

(٧) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (رقم الأثر ٢٣٠٨، ٢٠١/١)، قال المزي: «ورواه الدراوردي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان لعمر مؤذن يقال له مسعود... فذكر نحوه، وهذا أصح من ذلك، وقال الترمذي: قال علي بن المديني: هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد». تحفة الأشراف للمزي ٨١/٦، أنيس الساري لأبي حذيفة الكويتي ٢٣٥٠/٣،

(٨) ينظر: الإستذكار لابن عبد البر ٤٠٦/١.

٢- عن أبي موسى، قال: كان الحسن البصري، إذا ذكر عنده هؤلاء الذين يؤذنون بليلى، فقال: ((يُقَالُ: عُلُوجٌ فُرَاغٌ لَا يَصِلُونَ الْإِقَامَةَ، لَوْ أَدْرَكَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَأَوْجَعَهُمْ ضَرْبًا، أَوْ لَأَوْجَعَهُمْ رُءُوسَهُمْ))^(١) وبلال «رضي الله عنه» ما كان يؤذن بليلى لصلاة الفجر بل لمعان آخر^(٢).

ثالثاً: القياس.

قياساً على سائر الصَّلوات، فسائر الصَّلوات قد أجمع الفقهاء أنه لا يجوز لها الأذان قبل وقتها، واختلفوا في الصُّبح فواجب أن تردُّ الصُّبح قياساً على غيرها إذ لم يجمعوا فيها على ما يجب التسليم له. واجيب: أما قياسهم فهو في مقابل التُّصوص السابقة في إثبات الأذان قبل الفجر، وهي دالة على دوام ذلك من بلال «رضي الله عنه»، وقد أقره النَّبي «صلى الله عليه وسلم»، ولم ينهه فثبت جوازه بل استحبابه^(٣).

المطلب الرَّابع: التَّرجيح.

بعد عرض مذاهب الفقهاء، ودراسة المسألة، ومعرفة أدلة الفقهاء، وردودهم واجاباتهم، يتبين أنَّ الرَّاجح - والله أعلم - ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائلون بأنَّ للفجر أذانان، أحدهما قبل وقتها هو الأول، والثاني عند وقتها، قال الدُّسوقي: «الأذان الأول سنة، وتقديمه مندوب، والأذان الثاني مندوب، والرَّاجح أنَّ كل واحد من الأذنين سنة»؛ وذلك لقوة ما استدلوا به، يؤيده، مارواه الدَّار قطني، والحاكم، والبيهقي عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وسلم»: ((الْفَجْرُ فَجْرَانِ فَأَمَّا الْفَجْرُ الَّذِي يَكُونُ كَذَنْبِ السَّرْحَانِ^(٤) فَلَا يُحِلُّ الصَّلَاةَ، وَلَا يُحَرِّمُ الطَّعَامَ، وَأَمَّا الَّذِي يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأُفُقِ فَإِنَّهُ يُحِلُّ الصَّلَاةَ، وَيُحَرِّمُ الطَّعَامَ))^(٥)، يُفهم منه أنه كان أذانان

(١) خرجه ابن شيبه في مصنفه: (رقم الأثر ٢٣٠٩)، ٢٠١/١.

(٢) شرح معاني الأثر: علوج: العُلُج من مغلوجاء العجم، وجمعه: علوج، والعُلُج: حمار الوحش لإستعلاج خَلْقِهِ، أي غَلْظِهِ، والرَّجُل إذا خرج وجهه وغَلْظُ فهو عُلُج، والعُلُج: الرَّجُل من كَفَّار العَجَم. ينظر: العين للفراهيدي ٢٢٨/١، الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٣٣٠/١.

(٣) ينظر: بدائع الصَّنائع في ترتيب الشَّرائع للكاساني ١٥٥/١.

(٤) ينظر: صحيح فقه السنة وأدلتها لأبي مالك ٢٧٧/١.

(٥) ذنب السَّرحان: السَّرحان هو الذئب الذكر، وشبهه بذئب الذئب؛ لإستطالته ودقته. ينظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص: ٢٦).

(٦) خرجه الدَّار قطني في سننه: (رقم الحديث ١٠٥٣)، ٥٠٥/١، والحاكم في المستدرک: (رقم الحديث ٦٧٨)، ٣٠٤/١، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشَّيخين في عدالة الرُّواة ولم يخرجاه، وأظن أنني قد رأيت من حديث عبد الله بن الوليد، عن الثَّوري موقوفاً، والله أعلم، وله شاهد بلفظ مفسر، وإسناده صحيح» [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٦٨٧ - على شرطهما، وأخرجه البيهقي في السُّنن الكبرى: (رقم الحديث ١٧٦٥)، ٥٥٤/١، وقال: «هكذا روي بهذا الإسناد موصولاً، وروي مرسلًا،

للفجر أيام التَّيْبِ «صلى الله عليه وسلم» الأول كان للتَّيْبِهِ والإستعداد للصَّيَامِ، والثَّانِي للإمساك عن الطَّعام والسُّرَابِ، ودخول صلاة الفجر، كما يُؤخَذُ أَنَّ هناك ضوئين في آخر الليل، الأول: يظهر في الأفق من أعلى إلى أسفل كالعمود، والثَّانِي: يظهر بعده ممتداً في الأفق عرضاً يميناً ويساراً، وهذا هو الفجر الصَّادِقُ الْمُعَوَّلُ عليه في الصَّيَامِ وصلاة الفجر.

ويجب مراعاة ما يأتي:

١- أن يؤذن للأذان الثَّانِي مؤذن آخر قرب الفجر استحساناً واحتياطاً، قال الإمام العز بن عبد السَّلام: «وينبغي أن يكون للمسجد مؤذنان، يؤذن أحدهما قبل الفجر والآخر بعده، فإن لم يكن إلا واحد، أذن مرّة قبل الفجر، وأخرى بعده، وعلى أيتهما اقتصر جاز، والإقتصار على ما بعد الفجر أولى، ولا تجزئ الإقامة إلا بعد الفجر». (١)

٢- يستحب أن لا يجعل فاصل زمني كبير بين الأذنين، وقد جاء في صحيح مسلم المدة التي بين الأذنين من حديث ابن عمر «رضي الله عنهما»: ((وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هَذَا وَيَرْقَى هَذَا)) (٢)، وهذا يستغرق من الوقت تقريباً (١٠ دقائق) تقريباً؛ لحديث أنس بن مالك «رضي الله عنه»: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ «صلى الله عليه وسلم» وزيد بن ثابت: تَسَحَّرَا فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا، قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ «صلى الله عليه وسلم» إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى، قُلْنَا لِأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: قَدَّرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً» (٣)، وقراءة خمسين آية للمتأني تستغرق من الوقت (١٠ دقائق) قد تزيد على ذلك بقليل أو تنقص قليلاً حسب سرعة القارئ في قرائته.

٣- أن يجعل الأذنين في وقت واحد في الليالي كلها، وخاصةً في رمضان لئلا يلتبس على النَّاسِ وقت سحورهم وامساحهم، قال أبو النَّجَّاجِ: «ولا يستحب تقدمه قبل الوقت كثيراً، ويستحب لمن أذن قبل الفجر أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها، وأن يكون معه من يؤذن في الوقت، وأن يتخذ ذلك عادة لئلا يغر النَّاسُ، ويكره في رمضان قبل فجر ثابٍ مقتصراً عليه، أما إذا كان معه من يؤذن يؤذن أول الوقت فلا». (٤)، وشدد بعض علماء الحنفية على أنه إن حصل اللبس

وهو أصح».

(١) الغاية في اختصار النِّهاية للعز بن عبد السَّلام ١٢/٢.

(٢) خرجه الإمام مسلم في صحيحه: (رقم الحديث ٣٨ - (١٠٩٢)، ٧٦٨/٢، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]: قال العلماء معناه أن بلاً كان يؤذن قبل الفجر، ويتربص بعد أذانه للدعاء ونحوه ثم يرقب الفجر، فإذا قارب طلوعه نزل فأخبر ابن أم مكتوم، فيتأهب ابن أم مكتوم للطهارة وغيرها، ثم يرقى ويشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر.

(٣) متفق عليه، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: (رقم الحديث ٥٧٦٩)، ١١٩/١، والإمام مسلم في صحيحه: (رقم الحديث ٤٧ - (١٠٩٧)، ٧٧١/٢.

(٤) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل لأبي النَّجَّاجِ الحجاوي ٧٩/١.

من الأذان الأول - خاصة في رمضان - كان مكروهاً، قال الكاساني: «الأذان قبل الفجر يؤدي إلى الضرر بالناس؛ لأن ذلك وقت نومهم خصوصاً في حق من تهجد في النصف الأول من الليل، فربما يلتبس الأمر عليهم، وذلك مكروه»^(١).

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١/١٥٥.

المبحث الثاني التثويب في أذان الفجر

المطلب الأول: التثويب لغةً واصطلاحاً.

أولاً: التثويب لغةً: هو الدعاء للصلاة وغيرها، وأصله أن الرجل إذا جاء مستصرخاً لوح بثوبه ليُرى ويشتهر، فكان ذلك كالدعاء، فسمي الدعاء تثويباً لذلك، وكل داعٍ مُثوب، وقيل: إنما سُمي الدعاء تثويباً من ثاب يثوب إذا رجع، فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة، فإن المؤذن إذا قال: حي على الصلاة، فقد دعاهم إليها، فإذا قال بعد ذلك: الصلاة خير من النوم، فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها^(١).

ثانياً: التثويب اصطلاحاً: هو قول المؤذن: «الصلاة خير من النوم بعد الحيعلتين» وقد يقع التثويب على قول المؤذن في أذان الصبح «الصلاة خير من النوم»، والذي عليه جمهور الفقهاء أن التثويب يكون في صلاة الفجر، وهو قول: «ابن عمر، والحسن البصري، وابن سيرين والرّهري، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور والشافعي في الصحيح عنه، وقال أبو حنيفة: التثويب بين الأذان والإقامة في الفجر، أن يقول: حي على الصلاة، مرتين، حي على الفلاح مرتين»^(٢).

المطلب الثاني: أقوال فقهاء المذاهب في موضع التثويب.

الحنفية: لديهم تثويب قديم وتثويب مُحدث، جاء في البدائع: «قلت: رأيت كيف التثويب في صلاة الفجر؟ قال: كان التثويب الأول بعد الأذان «الصلاة خير من النوم» فأحدث الناس هذا التثويب وهو حسن، فسَرَ التثويب، وبيّن وقته، ولم يُفسر التثويب المُحدث، ولم يُبين وقته، وفسَرَ ذلك في الجامع الصّغير، وبيّن وقته، فقال: التثويب الذي يصنعه الناس بين الأذان والإقامة في صلاة الفجر» حي على الصلاة حي على الفلاح» مرتين - حسن، وإنما سماه مُحدثاً؛ لأنه أُحدث في زمن التابعين، ووصفه بالحسن؛ لأنهم استحسّنوه... وأما محل التثويب فمحل الأول هو صلاة الفجر عند عامة العلماء، وقال بعض الناس بالتثويب في صلاة العشاء أيضاً، وهو أحد قولي الشافعي «رحمه الله تعالى» في القديم، وأنكر التثويب في الجديد رأساً^(٣)، وقال القدوري: «قال أصحابنا: التثويب في أذان الفجر سنة، وقال الشافعي

(١) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣١/٢، لسان العرب لابن منظور ٢٤٧/١.

(٢) ينظر: المغني لابن قدامة ٢٩٦/١.

(٣) بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع للكاساني ١٤٨/١.

في الجديد: أكره التثويب.»^(١).

المالكية: مذهبهم في التثويب نقله ابن وهب عن مالك في المجموعة قال: «التثويب بين الأذان والإقامة في الفجر في رمضان وغيره مُحدَث، وكَرِهَهُ انتهى، وقال في الطراز: التثويب بين الأذان والإقامة ليس بمشروع ولا يُعرف إلا الأذان، والإقامة فقط فأما دعاء في آخر الأذان غيرهما فلا»^(٢)، ثم قال الرُّعيني: «وقد يقع التثويب على قول المؤذن في أذان الصُّبح» الصَّلَاة خير من النَّوم، وقد روي عن بلال قال: «قال لي رسول الله «صلى الله عليه وسلم: لا تثويب في شيء من الصَّلَاة إلا صلاة الفجر، وليس هذا التثويب الذي كَرِهَهُ أهل العلم؛ لأنَّه من سنة الأذان.»^(٣).

الشافعية: التثويب قول المؤذن «الصَّلَاة خير من النوم» فذهب الشَّافعي في القديم، إلى أنَّ التثويب سنة في صلاة الصُّبح، وقال في الجديد: ليس بسنة، لأنَّ أبا محذورة لم يحكه عن رسول الله «صلى الله عليه وسلم»، ومذهبه في القديم أصح^(٤).

الحنابلة: يستحب عند الحنابلة أن يقول المؤذن في أذان الصُّبح بعد حي على الفلاح: الصَّلَاة خير من النوم، مرتين، لحديث أبي محذورة «رضي الله عنه»، ويكره التثويب في غيره، لحديث بلال «رضي الله عنه»، ودخل ابن عمر «رضي الله عنه» مسجداً يصلي فيه، فسمع رجلاً يثوب في أذان الظُّهر، فخرج، وقال: أخرجتني البدعة^(٥).

الإمامية: مذهبهم أنَّ التثويب مُختلَف فيه، على ما ذكره السَّبزواري: «واختلف الأصحاب في حكم التثويب بالمعنى الذي ذكرناه أولاً: حال الإختيار من غير تقية، فقال ابن ادريس وابن حمزة وجماعة من المتأخرين بالتَّحريم..... وقال الشَّيخ في المبسوط والمرتضى في الإنتصار بالكراهة... وعن ابن الجُنيد إنَّه لا بأس في أذان الصُّبح بعد قولك حي على خير العمل الصَّلَاة، خير من النَّوم مرتين.»^(٦)، وذكر الرُّوحاني تفصيل قول علماء الإمامية في التثويب مع أدلتهم في كتابه فقه الصَّادق^(٧).

الزُّيدية: قال أحمد بن يحيى بن المرتضى: «والتثويب عندنا بدعة سواء كان في أذان الفجر أو في غيره، ومحلّه في الأذان فقط بعد حي على الفلاح، قول المؤذن الصَّلَاة خير من النوم»^(٨).

(١) التَّجريد للقدوري ٤٣٣/١.

(٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرُّعيني ٤٣١/١.

(٣) المصدر السَّابق.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير للماوردي ٥٥/٢.

(٥) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة المقدسي ٢٠٢/١.

(٦) ذخيرة المعاد للعلامة المحقق ملا محمد باقر السَّبزواري ٢٣٢/٣.

(٧) ينظر: فقه الصَّادق للسَّيد محمد صادق الرُّوحاني ٣٢٢/٦.

(٨) التَّاج المذهب لأحكام المذهب لأحمد بن يحيى بن المرتضى ١٣٦/١.

الإباضية: قال الثميني: «والتثويب بعد أذان الصبح بتراخٍ بهنيهةٍ إلى إحمراٍ بقيامٍ واستقبالٍ، ورفع الصوتِ بحِي على الصلاةِ وحي على الفلاح، وحكمه وشروطه كالأذان، وكذا التقصُّ، وإثما يثوب من أذن، وإن مُنع بعدر أقام غيره بلا تثويب»^(١) وقال أطفيش: «وإن حضر المؤذن أقام هو بلا تثويب، وإن أذن أحد للفجر قبله وآخر عنده، وإنما يثوب من أذن عنده، وإن أذن له قبله وعنده واحد فهو الذي يثوب أيضاً لغيره، وإن أذن أحد قبله، ولم يؤذن هو، ولا غيره عنده فهو أولى بالتثويب، وقيل: يجوز تثويب غيره، وقيل: كلما منع المؤذن من التثويب مانع، ثوب غيره، وهو الصحيح»^(٢).

فحصل من الخلاف في موضع التثويب، أربعة أقوال: الأول: أنه بعد الحيعلتين، الثاني: أنه يقال بدل الحيعلة، الثالث: أن يقال بعد الفراغ من الأذان، الرابع: أنه يقال في أواخر الأذان، وقبل الإنتهاء منه^(٣).

المطلب الثالث: مذاهب الفقهاء في التثويب.

مما سبق، يتبين أنّ الصحابة وأئمة المذاهب في الرَّاجح يُطلقون كلمة «الأول أو الأولى» على الأذان الثاني للفجر، فالأول الذي قبل الوقت يعدونه زائداً، ولذلك قدم البخاري في التثويب «باب الأذان بعد الفجر» على «باب الأذان قبل الفجر» وما هذا إلا لتمام فقهه وسعة علمه، قال الرّين بن المنير: «قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر، فخالف الترتيب الوجودي؛ لأنّ الأصل في الشّرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت، فقدم ترجمة الأصل على ما ندر عنه»^(٤) وعليه العمل عند المسلمين، وإثما اشتهر الخلاف في موضع التثويب هل هو في الأذان الأول للفجر أم الأذان الثاني؟ عند فقهاء العصر خاصة الذين أجازوا التثويب بعد الحيعلتين، على مذهبين:

المذهب الأول: التثويب يكون في الأذان الأول الذي يكون قبل طلوع الفجر، وهو اختيار الصّنعاني^(٥)، والألباني^(٦)، وفي الأصل هو مذهب بعض الحنابلة^(٧).

(١) التّيل وشفاء العليل للثميني ٥٨/١.

(٢) شرح التّيل وشفاء العليل لأطفيش ٣١/٢.

(٣) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم لموسى لاشين ٤٥٨/٣.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١٠١/٢.

(٥) قال الصّنعاني: «فشرعية التثويب إنما هي في الأذان الأول للفجر؛ لأنّه لإيقاظ النَّائم، وأما الأذان الثاني فإنّه إعلام بدخول الوقت، ودعاء إلى الصّلاة». سبل السّلام للصّنعاني ١٧٩/١.

(٦) ينظر: الثّمرة المستطاب في فقه السّنة والكتاب للألباني ١٣١٧ - ١٣٢٠.

(٧) قال البهوتي: «يسن قول مؤذن الصّلاة خير من النَّوم مرتين، بعد حيعلة أذان الفجر، وظاهره: ولو قبل طلوعه». شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للبهوتي ١٣٤/١.

المذهب الثاني: التثويب يكون في الأذان الثاني للفجر، وهو اختيار الشيخ ابن العثيمين^(١)، وبه أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية^(٢).

أدلة المذهب الأول: استدلووا بالسنة، والمعقول.

أولاً: السنة .

١ - ما رواه النسائي عن أبي محذورة قال: ((كُنْتُ أُؤَدِّنُ لِرَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وَكُنْتُ أَقُولُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ))^(٣).

وجه الدلالة: هذا صريح في أن التثويب مخصوص بالأذان الأول من صلاة الصبح^(٤).

واجيب: وقد توهم بعض الناس في هذا العصر أن المراد بالأذان الذي يُقال فيه هاتان الكلمتان هو الأذان الذي قبل الفجر - الأذان الأول - وشبهتهم في ذلك: هذا الحديث، وقالوا: إن التثويب في الأذان الذي يكون بعد الفجر بدعة، فنقول: إن الرسول «صلى الله عليه وسلم» يقول: «إذا أذنت الأول لصلاة الصبح»، فقال: «لصلاة الصبح»، ومعلوم أن الأذان الذي في آخر الليل ليس لصلاة الصبح، وإنما هو كما قال النبي «صلى الله عليه وسلم»: «ليوقظ النَّائم ويرجع القائم»، أمّا صلاة الصبح فلا يؤذّن لها؛ إلا بعد طلوع الصبح، فإن أذّن لها قبل طلوع الصبح فليس أذاناً لها؛ بدليل قوله «صلى الله عليه وسلم»: «إذا حضرت الصلاة فليؤذّن لكم أحدكم»، ومعلوم أن الصلاة لا تحضر إلا بعد دخول الوقت، فيبقى الإشكال في قوله: «إذا أذنت الأول» فنقول: لا إشكال؛ لأن الأذان هو الإعلام في اللغة، والإقامة إعلام كذلك، فيكون الأذان لصلاة الصبح بعد دخول وقتها أذاناً أول، وقد جاء ذلك صريحاً فيما رواه مسلم عن عائشة «رضي الله عنها» في صلاة النبي «صلى الله عليه وسلم» «في الليل، قالت: «كان ينام أول الليل ويحيي آخره، ثم إن كان له حاجة إلى أهله قضى حاجته، ثم ينام، فإذا كان عند النداء الأول، قالت: وثب...»، والمراد بقولها: «عند النداء الأول» أذان الفجر بلا شك، وسمي أولاً بالنسبة للإقامة، كما قال النبي «صلى الله عليه وسلم»: «بين كل أذانين صلاة»، والمراد بالأذنين: الأذان والإقامة، وفي صحيح البخاري، عن السائب بن يزيد، قال: ((فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءَ الثَّلَاثَ عَلَى الرَّوَّاءِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:))

(١) قال ابن عثيمين: «وأذان الصبح: هو الأذان الذي يكون بعد طلوع الفجر، واحتص بالتثويب؛ لأن كثيراً من الناس يكون في ذلك الوقت نائماً، أو متلهّفاً للنوم». الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين ٦١/٢.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة المجموعة الأولى (٦١/٦ - ٦٢)، رقم الفتوى رقم (١٣٩٦)، وبل الغمامة في شرح عمدة الفقه للطيار ١٩٦/١.

(٣) خرجه النسائي في السنن الصغرى: (رقم الحديث ٦٤٧)، ١٣/٢، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (رقم الحديث ٦٠٨، ٣٦٤/١٥)، المقرر على أبواب المحرر لأبي المجد المقدسي ١٦٩/١.

(٤) الفقه الميسر لمجموعة من المؤلفين ١٧٥/١.

الرَّوَّاءُ: مَوْضِعٌ بِالشُّوقِ بِالْمَدِينَةِ^(١)، ومعلوم أنَّ الجمعة فيها أذانان وإقامة، وسَمَّاهُ أذاناً ثالثاً، وبهذا يزول الإشكال، فيكون التثويب في أذان صلاة الصُّبْحِ^(٢).

ثانياً: المعقول .

الأذان الأول المقصود منه إيقاظ النَّائم، كما جاء في حديث بلال وفيه: «...ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم»، أما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت، ودعوة إلى الصَّلَاة، وأيضاً: إنَّه قال: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»، فدلَّ هذا على أنَّ المراد في الأذان الأوَّل هو ما قبل الصُّبْحِ لقوله: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»، أي: صلاة التَّهَجُّد، وليس صلاة الفريضة، إذ لا مفاضلة بين صلاة الفريضة وبين النَّوْمِ، والخيرية إنَّما تُقال في باب التَّريغِ، فقالوا: هذا أيضاً يَرِجُّحُ أنَّ المراد بالأذان الأذان في آخر الليل.

واجيب: بأنَّ الخيرية قد تُقال في أوجب الواجبات كما؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۗ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۗ﴾^(١١) الصف: ١٠-١١، فذكر الله الإيمانَ والجهادَ بأنَّه خير؛ أي: خيرٌ لكم مما يلهيكم من تجارتكم، والخيرية هنا بين واجب وغيره، وقال تعالى في صلاة الجمعة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۗ﴾^(١٢) الجمعة: ٩، أي: خير لكم من البيع، ومعلوم أنَّ الحضور إلى صلاة الجمعة واجب، ومع ذلك قال: «ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ» ففاضل بين واجب وغيره، وعلى هذا؛ لو تَوَبَّ في الأذان الذي قبل الصُّبْحِ لقلنا: هذا غير مشروع^(٣).

أدلة المذهب الثاني: استدلووا بالسُّنة، والمعقول .

أولاً: السُّنة .

حديث نعيم بن النَّحَّام^(٤) «رضي الله عنه» قال: ((كُنْتُ مَعَ امْرَأَتِي فِي مَرْطِهَا^(٥) فِي عَدَاةٍ بَارِدَةٍ فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا سَمِعْتُ قُلْتُ: لَوْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «صَلَّى

(١) خرجه البخاري في صحيحه: (رقم ٩١٢)، ٨/٢، والتِّرْمِذِيُّ في سننه ت بشار (رقم الحديث ٥١٦) ٦٤٩/١، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) ينظر: الشَّرح الممتع على زاد المستقنع للعثيمين ٦١/٢ .

(٣) المَرْطُ: واحد المروط، وهي أكسية من صوف أو خَزِّ كان يُوْتَرُّ بها. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ١١٥٩/٣ .

(٤) نعيم بن النَّحَّام: هو نعيم بن عبد الله بن أسيد... بن عدي بن كعب بن لؤي، وإنما سمي النَّحَّام؛ لأنَّ النبي «صلى الله عليه وسلم»، قال: «دخلت الجنة فسمعت نَحْمَةً من نعيم فيها، والنَّحْمَةُ السَّعْلَةُ، وقيل النَّحْمَةُ النَّحْنَحَةُ الممدودة آخرها، فسمي بذلك النَّحَّام، كان نعيم النَّحَّام قديم الإسلام، يقال: إنَّه أسلم بعد عشرة أنفس قبل إسلام عمر بن الخطاب، وكان يكتُم إسلامه، ومنعه قومه لشرفه فيهم من الهجرة؛ لأنَّه كان ينفق على أرامل بني عدي وأيتامهم، وقتل يوم اليرموك في رجب سنة خمس عشرة. ينظر: الإستيعاب لابن عبد البر ١٥٧/٤ .

(٥) ينظر: الشَّرح الممتع على زاد المستقنع للعثيمين ٦١/٢ .

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَنْ قَعَدَ فَلَا حَرْجَ، فَلَمَّا قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ قَالَ: وَمَنْ قَعَدَ فَلَا حَرْجَ»^(١)، صحح إسناده ابن حجر في الفتح، قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون خلا شيخ الطبراني عبد الله بن وهيب العزي فإني لم أعرفه»^(٢)، في حين قال عنه ابن رجب الحنبلي: «وخرجه ابو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»، وقال: هو مرسل»^(٣)، قال ابن عبد البر: «يروي عنه نافع، ومحمد بن إبراهيم التيمي - أحد رجال سند الحديث - وما أظنهما سمعا منه»^(٤).

وجه الدلالة: أولاً: قوله: «في غداة باردة»: دليل أن الأذان وقع في الغداة، وهو الصُّبْحُ أي الفجر الصادق، فإنه لا يقال لآخر الليل غداة؛ لأنَّ الغداة تكون من طلوع الفجر إلى شروق الشمس، ثانياً: قوله: «فنادى إلى الصَّلَاة»: أنَّ الأذان كان للصَّلَاة، وهذا لا يكون حقيقة إلا إذا كان في الأذان الثاني الذي يكون عند دخول الوقت، ثالثاً: قوله: «ومن قعد فلا حرج»: فيه دليلاً على أن ذلك الأذان كان يستلزم المشي إلى المسجد لأداء الصَّلَاة لمن سمعه»^(٥).

ثانياً: المعقول.

روايات الأحاديث التي جاءت بمشروعية التثويب قيده بالأذان لصلاة الفجر أو الصُّبْح، وهذا يُنصرف إلى الأذان الثاني الذي يُعد هو الأصل المتفق عليه؛ وهو الذي يكون بعد دخول وقت الصَّلَاة.

المطلب الرابع: الترجيح

بعد عرض مذاهب الفقهاء، وأدلتهم، وردودهم، واجاباتهم في المسألة، تبين لنا أن الأحاديث في هذه المسألة، قسمان، الأول: ذكر التثويب، ولم يحدد موقعه، هل هو في الأذان الأول أو الثاني؟ والثاني: خص التثويب بالأذان الأول، فدلَّ هذا على أن التثويب يكون في الأذان الأول، والذي يكون لإيقاظ النَّائم فناسب أن يقول المؤذن «الصَّلَاة خير من النَّوم»، وأما الأذان الثاني فإنه إعلامٌ بدخول الوقت ودعاءً إلى الصَّلَاة، ومعلوم أن النَّبي «صلى الله عليه وسلم» كان له مؤذنان بلال للأذان الأول، وقد ورد عنه التثويب، وابن أم مكتوم للأذان الثاني، ولم يرد عنه التثويب، ولفظ النَّسائي في سننه الكبرى من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان، عن أبي محذورة قال: «كنتُ أؤذن لرسول الله «صلى الله عليه وسلم» فكنْتُ

(١) خرجه البيهقي في السنن الكبرى: (رقم الحديث ١٩٨٥)، ٦٢٣/١، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: (رقم الحديث ٧٥٩)،

٦٥/٢، قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون خلا شيخ الطبراني عبد الله بن وهيب العزي، فإني لم أعرفه». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ٤٧/٢.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٩٩/٢، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ٤٧/٢.

(٣) فتح الباري لابن رجب ٣٠٥/٥.

(٤) الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١٥٠٨/٤.

(٥) الفقه الميسر لمجموعة من المؤلفين ١٧٦/١.

أقول في أذان الفجر الأول: حي على الصلوة، حي على الفلاح؛ الصلوة خير من النوم، الصلوة خير من النوم))^(١)، وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات، قال ابن رسلان: «وصحح هذه الرواية ابن خزيمة، قال: فشرعية التثويب إنما هي في الأذان الأول للفجر؛ لأنه لإيقاظ التائم، وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت، ودعاء إلى الصلوة»^(٢)، وفي سنن البيهقي الكبرى عن أبي محذورة قال: ((كنت أؤذن للتبّي «صلى الله عليه وسلم»، فكنت أقول في الأذان الأول من الفجر بعد حيي على الفلاح، حيي على الفلاح، الصلوة خير من النوم، الصلوة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله))^(٣)، قال الصنعاني: «إذا عرفت هذا؛ عرفت أن هذا مقيد لما أطلق من التثويب في أذان الفجر أن المراد به الأذان الأول الذي شرع قبل طلوع الفجر؛ لإيقاظ وإزعاج التائم، لا أنه يؤذن بها في الأذان الذي هو للصلوة بعد دخول وقتها، فهو ليس من ألفاظ الدعاء إلى الصلوة والإعلام بدخول وقتها، بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ التائم»^(٤).

الفائدة الأولى: ظاهر إطلاق أصحاب الشافعي أن التثويب يشرع في كل أذان للصبح سواء ما قبل الفجر وبعده، ومن مراجعة كتب بقيّة الفقهاء القائلين بمشروعية أذنين للفجر تبين أنهم لم يصرّحوا بأن التثويب يشرع في الأذان الأول أو الثاني أو في كليهما، فالظاهر أنه يكون في الأذنين قاله النووي، وعند البغوي إن ثوب في الأول، لم يثوب في الثاني، في أصح الوجهين^(٥).

الفائدة الثانية: يكره التثويب في غير الفجر، سواء ثوب في الأذان أو بعده؛ لما روي عن بلال «رضي الله عنه»، أنه قال: ((أمرني رسول الله «صلى الله عليه وسلم» أن لا أتوب إلا في الفجر))^(٦)، ودخل ابن عمر «رضي الله عنهما» مسجداً يصلي فيه فسمع رجلاً يثوب في أذان الظهر، فخرج، فقيل له: أين؟ فقال: أخرجتني البدعة؛ ولأن صلاة الفجر وقت ينام فيه عامة الناس، ويقومون إلى الصلوة عن نوم، فاخصت بالتثويب، لإختصاصها بالحاجة إليه^(٧).

(١) خرجه النسائي في السنن الصغرى: (رقم الحديث ٦٤٧)، ١٣/٢، [حكم الألباني] صحيح، قال ابن الملقن: «رواه النسائي من حديث سفيان، عن أبي جعفر، عن أبي سلمان عن أبي محذورة به، ثم قال: أبو جعفر هذا ليس بأبي جعفر الفراء». البدر المنير لابن الملقن ٣/٣٦٠.

(٢) سبل السلام للصنعاني ١/١٧٩.

(٣) خرجه البيهقي في السنن الكبرى: (رقم الحديث ١٩٨١)، ٦٢٢/١.

(٤) التّحبير لإيضاح معاني التّيسير للصنعاني ٥/١٩٣.

(٥) ينظر: المجموع شرح المذهب للنوّوي ٣/٩٢.

(٦) خرجه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة: (رقم الحديث ٣٩٩/٣٣٩)، قال المحققون: «حسن بمجموع طرقه وشواهده»، وابن ماجه في سننه بلفظ: ((أمرني رسول الله «صلى الله عليه وسلم» أن أتوب في الفجر، ونهاني أن أتوب في العشاء))، رقم الحديث ٧١٥، ٤٥٩/١.

(٧) ينظر: المغني لابن قدامة ١/٢٩٦.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد.. فبعد إكمال هذا البحث الموجز في مشروعية الأذنين في صلاة الفجر والتثويب، خرجنا بهذه الإستنتاجات:

١. اختلف الفقهاء الى مذهبين في الأذان الأول الذي هو قبل طلوع الفجر، فقال الجمهور: للفجر أذانان، أحدهما قبل وقتها هو الأول، والثاني عند وقتها، والمذهب الثاني: لا يجوز الأذان لصلاة الفجر إلا بعد طلوع الفجر الصادق، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة وبعض الفقهاء، والرّاجح هو الأول.
٢. الحكمة من الأذان الأول؛ لإيقاظ النَّائم ليتأهب لصلاة الفجر، ولرد المتهجد إلى راحته؛ ليقوم نشيطاً لصلاة الفجر، وليتسحر الصَّائم الذي يبغى الصيام.
٣. هناك ضوئين في آخر الليل، الأول: يظهر في الأفق من أعلى إلى أسفل كالعمود، وهو الفجر الكاذب، والثاني: يظهر بعده ممتداً في الأفق عرضاً يميناً ويساراً، وهذا هو الفجر الصادق.
٤. كان لرسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» مؤذنان لصلاة الفجر، للأول بلال، وللثاني ابن ام مكتوم «رضي الله عنهما».
٥. الفترة الزمنية بين الأذنين خَمْسِينَ آيةً، وقراءة خمسين آية للمتأني تستغرق من الوقت (١٠) دقائق تقريباً.
٦. الواجب مراعاة أن يكون الأذنين في وقت واحد في الليالي كلها، وخاصةً في رمضان لئلا يلتبس على النَّاس وقت سحورهم وامسآكهم.
٧. وقت الأذان الأول: محل خلاف بين أهل العلم، فقليل: وقته حين يذهب نصف الليل، وقيل: في ثلث الليل الأخير، وقيل: في السُّدس الأخير.
٨. التثويب: هو قول المؤذن: «الصلاة خير من النوم»، وقد يقع التثويب على قول المؤذن في أذان الصُّبح «الصلاة خير من النوم»، والرّاجح الأول.
٩. الذي عليه جمهور الفقهاء أن التثويب يكون في صلاة الفجر خاصة، وقال الشافعي في أحد قوليهِ بالتثويب في صلاة العشاء أيضاً.
١٠. اختلف الفقهاء في موضع التثويب الى أربعة أقوال: الأول: أنه بعد الحيعلتين، الثاني: أنه يقال بدل الحيعلة، الثالث: أنه يقال بعد الفراغ من الأذان، الرابع: أنه يقال في أواخر الأذان، وقبل الإنتهاء منه.
١١. اختلف الفقهاء الذين أجازوا التثويب بعد الحيعلتين في أذان الفجر، على مذهبين: الأول:

التثويب يكون في الأذان الأول، والمذهب الثاني: أنه يكون في الأذان الثاني للفجر، والرّاجح من المذهبين الأول؛ لأنه يكون لإيقاظ النَّائم فناسب أن يقول المؤذن «الصَّلاة خير من النَّوم»، وأما الأذان الثاني فإنه إعلامٌ بدخول الوقت ودعاءً إلى الصَّلاة .

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم، وصلى الله تعالى على نبياً محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. الآحاد والمثاني: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة: دار الرّاية - الرّياض، ط ١، ١٤١١هـ.
٢. الإستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٥٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
٣. الإستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم التّمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد الجاوي: دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
٤. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موسى بن أحمد بن موسى الحجواي المقدسي، ثمّ الصّالحي، شرف الدين، أبو النّجات (ت ٩٦٨هـ)، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى الشّبكي: دار المعرفة بيروت - لبنان.
٥. أنيس السّاري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، المحقق: نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة: مؤسّسة السّماحة، مؤسّسة الرّيان، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٦. البحر الزّخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني: مكتبة اليمن، مصدر الكتاب: موقع الإسلام <http://www.al-islam.com>، الكتاب مرقم آلياً غير موافق للمطبوع.
٧. بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ): دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشّرح الكبير: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط: دار الهجرة للنّشر والتّوزيع، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٩. التّاج المذهب لأحكام المذهب: أحمد بن يحيى بن المرتضى: دار الكتاب الإسلام، مصدر الكتاب: موقع الإسلام، <http://www.al-islam.com>، الكتاب مشكول ومرقم آلياً غير موافق للمطبوع.
١٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الثّلبّي: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزّيلعي (ت ٧٤٣هـ) حاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الثّلبّي (ت ١٠٢١هـ): المطبعة الكبرى الأميرية، ط ١، ١٣١٣هـ.

١١. التَّجْرِيدُ لِلْقُدُورِيِّ: أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القُدُورِيِّ (ت ٤٢٨ هـ)، المحقق: مركز الدراسات الفقهية: دار السَّلام - القاهرة، ط ٢، ١٤٢٧ هـ.
١٢. التَّحْبِيرُ لِإِيضَاحِ مَعَانِي التَّيْسِيرِ: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصَّنَعَانِي، المعروف بالأمير (ت ١١٨٢ هـ)، حققه: مُحَمَّدُ صُبْحِي بن حَسَنِ خَلَّاقِ أَبُو مَصْعَبٍ: مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ، الرَّيَاضِ - المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السَّعُودِيَّةُ، ط ١، ١٤٣٣ هـ.
١٣. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ): مطبعة دائرة المعارف النَّظَامِيَّةُ، الهنْدُ، ط ١، ١٣٢٦ هـ.
١٤. الثَّمَرُ المُسْتَطَابُ فِي فِقهِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأَشْقُودَرِيُّ الألبَانِي (ت ١٤٢٠ هـ): غِرَاسٌ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
١٥. الحَاوِي الكَبِيرُ فِي فِقهِ مَذْهَبِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الماوردي (ت ٤٥٠ هـ)، المحقق: الشَّيْخُ عَلِي مُحَمَّد مَعُوضٌ - الشَّيْخُ عَادِلُ أَحْمَدُ عَبْدُ المَوْجُودِ: دار الكُتُبِ العِلْمِيَّةُ، ط ١، ١٤١٩ هـ.
١٦. الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الهِدَايَةِ: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المحقق: السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ هَاشِمُ اليَمَانِي المَدَنِي: دار المَعْرِفَةِ - بِيروْت.
١٧. الدَّيْنُ الخَالِصُ أَوْ إِرْشَادُ الخَلْقِ إِلَى دِينِ الحَقِّ: محمود محمد خطاب السبكي، المحقق: أمين محمود خطاب: المَكْتَبَةُ المَحْمُودِيَّةُ السَّبْكِيَّةُ، ط ٤، ١٣٩٧ هـ.
١٨. ذَخِيرَةُ المَعَادِ فِي شَرْحِ الأَرشَادِ: العَلَامَةُ المَحْقُوقُ مَلَا مُحَمَّدُ بَاقِرُ السَّبْزَوَارِيِّ، مُؤَسَّسَةُ آلِ البَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِأَحْيَاءِ التَّرَاثِ.
١٩. سَبِيلُ السَّلَامِ: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصَّنَعَانِي، المعروف بالأمير (ت ١١٨٢ هـ): دار الحديث: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٠. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .
٢١. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي أبو داود السَّجِسْتَانِي تَانِي (ت ٢٧٥ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد: المَكْتَبَةُ العَصْرِيَّةُ، صِيْدَا - بِيروْت.
٢٢. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ تِ الأَرْنَؤُوطِ: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (ت ٢٧٥ هـ)، المحقق: شَعِيبُ الأَرْنَؤُوطِ - مُحَمَّدُ كَامِلُ قَرَه بَلَلِي: دار الرِّسَالَةِ العَالَمِيَّةُ، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
٢٣. سَنَنُ التِّرْمِذِيِّ: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)

٢٤. تحقيق مجموعة من المحققين: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ط ٢، ١٣٩٥ هـ.
٢٥. سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
٢٥. السنن الصغرى للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت ٣٠٣ هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
٢٦. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ.
٢٧. شرح سنن أبي داود: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري: مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٢٨. شرح صحيح البخارى: ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣ هـ.
٢٩. شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣ هـ): المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط ٧، ١٣٢٣ هـ.
٣٠. شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢١ هـ): عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤ هـ.
٣١. شرح مختصر خليل: محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله (ت ١١٠١ هـ): دار الفكر للطباعة - بيروت: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٢. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدى الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٣٣. الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١ هـ): دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
٣٤. شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١ هـ): عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤ هـ.
٣٥. شرح النبل وشفاء العليل: القطب امحمد أطفيش، دار الفتح - بيروت، ودار التراث العربي - ليبيا، ومكتبة الإرشاد - جدة، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.

٣٦. الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.
٣٧. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي: محمد زهير بن ناصر النَّاصر: دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٣٨. صحيح فقه السُّنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة: أبو مالك كمال بن السيد سالم: المكتبة التَّوفيقية، القاهرة - مصر، ٢٠٠٣ م.
٣٩. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النَّيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٠. طرح التَّشْرِيْب فِي شَرْح التَّقْرِيْب: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرَّزَّازياني ثمَّ المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ): الطَّبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التُّراث العربي، ومؤسسة التَّاريخ العربي، ودار الفكر العربي).
٤١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ): دار إحياء التُّراث العربي - بيروت.
٤٢. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السَّامرائي: دار ومكتبة الهلال.
٤٣. الغاية في اختصار التَّهْيَاة: عز الدين عبد العزيز بن عبد السَّلام السلمي (ت ٦٦٠هـ)، المحقق: إياد خالد الطَّباع: دار النوادر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٧هـ.
٤٤. فتاوى اللجنة الدَّائمة - المجموعة الأولى: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرِّياض.
٤٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدِّين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، ال سلامي، البغدادي، الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.
٤٦. فتح المنعم شرح صحيح مسلم: الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين: دار الشُّروق، ط ١، ١٤٢٣هـ.
٤٧. فقه الصَّادق: السَّيد محمد صادق الحسيني الرَّوحاني مدرسة الإمام الصَّادق عليه السَّلام، ط ٣، ١٤١٢هـ، المطبعة: العلمية.
٤٨. الفقه الميسَّر: مجموعة من المؤلِّفين، مَدَارُ الوَطْن لِلنَّشْر، الرِّياض - المملكة العربية

- السعودية، الطبعة: ج ٧، ١١-١٣: الأولى ١٤٣٢هـ، باقي الأجزاء: الثانية، ١٤٣٣ هـ.
٤٩. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرُّوفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ): دار صادر-بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٥٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ.
٥١. المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي): أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النَّووي (ت ٦٧٦ هـ) دار الفكر.
٥٢. المحلى بالآثار: ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ): دار الفكر-بيروت: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٥٣. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة: أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، العلامة الحلبي (ت ٧٢٦ هـ): مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ١: ١٤١٢ هـ.
٥٤. المُستدرِك على الصَّحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضُّبي الظَّهْماني التِّسَابُوري المعروف بابن البيع (ت ٤٥٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ.
٥٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التُّركي: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٥٦. المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥ هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت: مكتبة الرُّشد-الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
٥٧. المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ): مكتبة القاهرة: بدون طبعة.
٥٨. مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري: دار الكتاب العربي، ط ٢.
٥٩. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطَّرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤ هـ): دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢ هـ.
٦٠. الموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي: مؤسسة زايد بن سلطان الإمارات، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
٦١. نهاية المطلب في دراية المذهب: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني،

أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ.د. عبد العظيم محمود الدّيب: دار المنهاج، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٦٢. التَّيْلُ وشفاء العليل: ضياء الدين عبد العزيز بن الحاج إبراهيم الثُّمِينِي (ت ١٢٢٣هـ)، تصحيح وتعليق: بكلي عبد الرحمن بن عمر، ط ٢، من سنة ١٣٨٧هـ - ١٣٨٩هـ، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر.

٦٣. وَبَلُّ العَمَامَةِ فِي شَرْحِ عُمَدَةِ الفِئَةِ لابنِ قُدَامَةَ: أ.د. عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار: دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السُّعُودِيَّة، ط ١، (١٤٢٩هـ - ١٤٣٢هـ).

